العرب
السبت 2020/04/25
السنة 42 العدد 11688

ضم الأراضي الفلسطينية أساس ما يجمع من توافق نتنياهو وغانتس

تعاقد سياسي بين خصمين سيضع إسرائيل على طريق كارثة قومية

المشي على ألغام توافق مغشوش

تحت ضغط كورونا، توصل بنيامين نتنياهو وبيني غانتس، إلى حكومة طوارئ وطنية. وبشأن هذا التحالف يجمع المحللون على أن أهم شيء يجمع الطرفين هو سياسة ضم الأراضي الفلسطينية، ما سيجعل إسرائيل أمام كارثة قومية ستبدأ بخسارة الجالية اليهودية في الولايات المتحدة وتنتهي عند التداعيات السلبية التي ستطرأ على العلاقة مع أوروبا.

عدلي صادق
كاتب وسياسي
فلسطين

يختلف ما يرمز إليه عيد الفصح عند اليهود، عن رمزيته عند المسيحيين. فهو بالنسبة للفئة الأولى، يتصل بمعنى الحرية والتحرر البهيج من العبودية، أو الانعتاق الأول الذي جرى بخروجهم من مصر. أما المسيحيون، فيستعيدون في الفصح، ذكرى آلام المسيح وما تعرض له من الأذى.

وقد رأى إسرائيليون من خارج المؤسسة الدينية، في الفصح الأخير، أمراً نقيضاً لمعنى الحرية والتحرر، بحكم كونهم قد اضطروا للبقاء في منازلهم تحاشياً للإصابة بفايروس كورونا، والالتزام الصارم بتدابير الحجر الصحي المنزلي وبحظر التجوال، وبالمحصلة، لم تتح لهم ممارسة "السخرية" المشروعة في ديانتهم، وهي الانعكاس الموضوعي، للتعبير عن حريتهم.

طريق الكارثة

كان من بين الإسرائيليين الذين يتحسسون المخاطر الاستراتيجية على دولتهم، مَن رأوا في اتفاق بنيامين نتنياهو وبيني غانتس على تشكيل حكومة توافقية، فألا سيئا معطوفاً على الكورونا التي أحبطت احتفالات الفصح. فالطرفان اللذان اتفقا، في مرحلة يعتبرها هؤلاء المحللون، من أسوأ ما مر في تاريخ إسرائيل السياسي، يريدان ضم المزيد من الأراضي الفلسطينية، وهذا منحى، يعتبره المحللون والخبراء العلمانيون في إسرائيل نفسها، أمرا خطيرا جدا، ويتهدد "الإنجاز" التاريخي، الذي حققته إسرائيل، بتوافر فرصة الاعتراف الإقليمي العربي - الفلسطيني بها وتحقيق التسوية، وتطبيع العلاقات. فالطبقة الإسرائيلية الحاكمة، التي تستند إلى الأحزاب الدينية الحريدية المتطرفة، وإلى ثقافة الجنرالات والحرب، ستأخذ إسرائيل بهذا الخيار إلى آفاق قاتمة.

لقد تحالف حزبان يسعيان إلى ضم أراضٍ فلسطينية، متجاهلين السكان الفلسطينيين فيها، ومتغاضين عن كون هؤلاء السكان أصحاب حقوق تاريخية وأصحاب قضية ويحظون بتأييد عالمي واسع.

ويذهب المحللون والخبراء العلمانيون إلى القول إن الضم المُزمع أو الذي يحلم به طرفا التعاقد السياسي لتشكيل الحكومة، سيضع إسرائيل على طريق كارثة - إن لم يكن كوارث - قومية، وأن على هذا الصعيد، لن يُجدي العناد والرفض المتشدد لفكرة الدولة ثنائية القومية، لأن الواقع على الأرض سيفرضها، وسيكون كل ما يستطيع أن يفعله المتشددون الذين أقدموا على

> **الضم بحسب العلمانيين في إسرائيل، سيؤدي إلى خسارة غالبية الجالية اليهودية في الولايات المتحدة، وغالبية ما يسمى «الشتات»**

الضم، هو تحويل إسرائيل إلى دولة فصل عنصري، تستعبد شعباً آخر يعيش داخل حدودها.

خسارة الحلفاء

هنا، يذهب العقل الباطني لهؤلاء المحللين، إلى أن الشعب الذي ستفرض عليه إسرائيل شروط الإقصاء والاستعباد، لن يرضخ إطلاقاً، مثلما لم يرضخ شعب جنوب أفريقيا من السود. بل إن الزمن، وتطور الحياة، وامتلاك الفلسطينيين قدراً عالياً من التحضر ومن الوعي السياسي، سيجعل الصدام على الأرض أكثر ضراوة وتعقيداً. معنى ذلك أن الجنرالات، محدودي الثقافة السياسية، ومعهم المتشددون دينياً، الخاضعون لغرائزهم، سيذهبون بإسرائيل إلى كارثة، بعد أن قطعت شوطاً طويلاً على طريق التسوية التي تلائمها.

ما دون ذلك من أنماط التفكير في إسرائيل، ومهما روّجت له الأوساط الحاكمة، يظل بلا منطق إن لم يكن يلامس الجنون ويغامر بالحلم الصهيوني. فلا يختلف اثنان، على أن مأزق كوفيد - 19 التاجي سوف يمر ويصبح من الذكرى، لأن العقل الإنساني سوف يتوصل آجلاً أم عاجلاً إلى لقاح للقضاء عليه، إن لم يتوصل عاجلاً إلى وسائل علاجية لتطوير مناعة الإنسان حيال الفايروس.

وبما أن الاقتصاد العالمي سيتضرر بشكل فادح، بما فيه اقتصاد إسرائيل، فإن هذه الدولة المنطوية على قوى علمية مرنة وشديدة التطور، ستواجه عقبات سياسية وأمنية تحول دون أخذ المكان الذي تطمح إليه على حلبة السياسة الدولية.

عندئذٍ سيكون الضم الذي لا رجعة فيه - طالما ظلت القوى الحاكمة على رواجها - سبباً في انهيار السلطة الفلسطينية تماماً، وستخسر إسرائيل ما تحصلت عليه في أغرب مثال في التاريخ للعلاقة بين قوة احتلال وشعب محتل، وهو ما يسمى "التنسيق الأمني". وستنشأ أجيال فلسطينية متشددة ورافضة للاستعباد والإهانة والحرمان من استقلالها الوطني، ما يشكل تهديداً حقيقياً لأحد المرتكزات الاستراتيجية الرئيسة لأمن إسرائيل، سواءً من خلال تعرضها للحرب من داخل الأراضي التي ضمتها، أو من خلال اضطرار الأردن، بحكم شروط استقراره، لمفارقة دولة الاحتلال والقطيعة معها.

وعلى صعيد العلاقة مع الحلفاء التقليديين، سيكون الضم سبباً في نشوء فجوة واسعة بين إسرائيل والحزب الديمقراطي في الولايات المتحدة. وفي حال طال أمد المنطق والسلوك اللذين يعتمدهما رئيس أميركي من شاكلة ترامب؛ فإن الخطر سيكون أفدح، لأن الولايات المتحدة ستفقد نخبتها السياسية الأكثر استنارة، وتذهب إلى استكمال الطريق الذي بدأه دونالد ترامب في إضعاف علاقة الولايات المتحدة حتى بحلفائها الطبيعيين. فلا تخفى على محللي السياسات الدولية، الآثار الكارثية لحكم ترامب، وما تسبب فيه من خسارة لواشنطن على صعيد هيبتها الدولية وعلاقاتها مع حلفائها، وجدارتها في قيادة العالم حسب المنطق المتداول.

> **تحالف يسعى إلى ضم أراضٍ فلسطينية، متجاهلين السكان الفلسطينيين ومتغاضين عن كونهم أصحاب حقوق تاريخية**

من جانب المحللين العلمانيين الاستراتيجيين في إسرائيل، سيؤدي الضم إلى خسارة غالبية الجالية اليهودية في الولايات المتحدة، وغالبية يهود ما يسمى "الشتات" على نحو ما رأى الكاتب والديبلوماسي الإسرائيلي نافاد تامير، الذي يعد من أهم الخبراء في شؤون العلاقة الأميركية الإسرائيلية. وهذه خسارة تمثل ضربة قاتلة لوجود إسرائيل "كدولة قومية للشعب اليهودي" على حد تعبيره!

كذلك يتحدث خبراء آخرون، عن كون الضم، سيؤثر سلباً على علاقة إسرائيل مع أوروبا وهي الشريك التجاري الأهم بالنسبة لها. فلم يعد هناك مجال للاستمرار في تعزيز أوروبا علاقاتها مع دولة تديم الاحتلال. ولا معنى للزعم، بأن نوايا إنهاء الاحتلال موجودة لدى السلطة في إسرائيل، ولكن سبب عدم إنهاء هذا الاحتلال هو "عدم وجود شريك على الجانب الآخر"!

نافاد تامير نفسه يقول "إن الدول العربية الموالية للغرب التي لديها مع إسرائيل شراكة استراتيجية ضمنية ضد إيران وداعش والقاعدة؛ لن تكون قادرة على الصمود أمام الضغط الشعبي والكراهية المتزايدة لإسرائيل طالما أنها تسعى إلى دفن آفاق حل القضية الفلسطينية".

هل يرغم الوباء المدن على تغيير معمارها؟

بانكوك - ساهم تفشي فايروس كورونا في تعرية الكثير من العيوب في عدد من المدن والعواصم في ما يتعلق بتصميماتها المعمارية والهندسية التي بدت غير قادرة على تسهيل الحرب على كورونا.

وتبحث مدن عدة في مختلف دول العالم الآن عن خيارات جديدة تمكنّها من تجاوز صعوبات جمة في قطاعات عدة كالنقل والطاقة والأمن الغذائي.

وفي الوقت الذي أدى فيه فايروس كورونا إلى اتخاذ إجراءات الإغلاق القسرية في مختلف أرجاء العالم، تكشف المدن من أمستردام إلى سنغافورة النقاب عن تدابير لتحسين الاستدامة والأمن الغذائي ومستويات المعيشة. وقال خبراء في شؤون المناطق الحضرية إن هذه القرارات ستتحوّل قريبا إلى قاعدة.

وبحسب إحصائيات رويترز، تجاوزت حالات الإصابة بكوفيد - 19 المبلغ عنها 2. 4 مليون شخص على مستوى العالم، وتوفي حوالي 170 ألفا منهم.

وقال توني ماثيوز، وهو محاضر أول في التخطيط الحضري والبيئي في جامعة جريفيث الأسترالية، إن هذه المرحلة الاستثنائية تتطلب ردودا غير عادية.

وأضاف "تاريخيا، انبثقت العديد من الابتكارات الرئيسية في التخطيط والتصميم الحضريين من الرغبة في تحسين الأوضاع الصحية. وسيبعث الفايروس المستجد بحزمة جديدة من الاقتراحات حول كيفية تحسين المشهد الحضري".

ويتوقع أن تعمل المدن على تطوير الخيارات التي ستجعلها أكثر اعتمادا على الذات وأكثر مرونة، مع التركيز على النقل والطاقة والأمن الغذائي.

ووفقا للأمم المتحدة، فمن المتوقع أن يعيش أكثر من ثلثي سكان العالم في المناطق الحضرية بحلول سنة 2050. وقال جون ويلموث، مدير قسم السكان التابع لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة، إن التوقعات تشير إلى أن التوسع الحضري، والتحول التدريجي في الإقامة للسكان من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية يمكن أن يضيف نموا يقدر بحوالي 5.2 مليار شخص إضافة إلى الموجودين حاليا بالمناطق الحضرية وذلك بحلول سنة 2050، وأن آسيا وأفريقيا ستشهدان ما يصل إلى 90 في المئة من هذه الزيادة.

لكن التقرير وضع شرطا لضمان أن تكون فوائد التوسع الحضري مشتركة وشاملة، إذ تحتاج السياسات اللازمة لإدارة هذا النمو إلى ضمان وصول الجميع إلى البنية التحتية والخدمات الاجتماعية، مع التركيز على الإسكان والتعليم والرعاية الصحية والعمل اللائق والبيئة الآمنة.

وأظهرت الأبحاث أن الأزمة الحالية لم تكن المرة الأولى التي يؤدي فيها وباء إلى تغييرات في تخطيط المدن. حيث أدى تفشي الكوليرا في ثلاثينات القرن التاسع عشر إلى تحسين الصرف الصحي في لندن وأماكن أخرى، في حين مهد وباء السل في نيويورك في أوائل القرن العشرين الطريق لتحسين أنظمة النقل العام وأنظمة الإسكان.

اليوم، تبحث السلطات من بوغوتا إلى فيلادلفيا عن سبل لتحسين قطاع النقل، وتضيف المزيد من الممرات المخصصة للدراجات وتمنع حركة المرور في بعض الشوارع حتى يتمكن المزيد من الأشخاص من المشي بأمان أثناء عمليات الإغلاق، وهي إجراءات يقول المخططون إنها سيستمر تنفيذها لفترة طويلة.

وتفكر عمدة باريس آن هيدالغو في مشروع يهدف إلى تطوير المدينة بطريقة تصبح فيها معظم الاحتياجات اليومية على بعد 15 دقيقة من كل باريسي يسير على الأقدام أو يركب الدراجة أو يعتمد على وسائل النقل العام، للحدّ من الازدحام والتلوث وتحسين جودة الحياة.

ومن المرجح أن تستمر برامج التعرف على الوجه من الصين إلى جمهورية التشيك إلى جانب التقنيات الأخرى لتتبع تفشي المرض وفرض الحجر الصحي، ما يزيد من خطر مراقبة السلطات المبالغ فيه حسبما يراه الخبراء الذين يدرسون الحريات والخصوصية.

أما في سنغافورة، فقد وضعت أزمة كوفيد - 19 الأمن الغذائي على الواجهة. وتستورد الدولة أكثر من 90 في المئة من غذائها، ودفعت قطاع الزراعة الحضرية بهدف إنتاج 30 في المئة من احتياجاتها الغذائية محليا بحلول 2030.

خلال الشهر الحالي، ومع إغلاق المدينة جزئيا للحد من خطر انتشار العدوى، أعلنت السلطات عن منحة بقيمة 30 مليون دولار سنغافوري (21 مليون دولار) لزيادة الإنتاج المحلي من البيض والخضروات الورقية والأسماك على مدى الأشهر الستة إلى الأربعة والعشرين القادمة.

وقالت وكالة الغذاء السنغافورية في بيان إن وضع كوفيد - 19 الحالي يؤكد على أهمية الإنتاج الغذائي المحلي. وأشارت إلى هدف البلاد الكامن في التخفيف من الاعتماد على الواردات، وتوفير احتياطي لحالة انقطاع إمدادات الغذاء.

> **وباء كورونا يعيد إلى الأذهان كيف أدى تفشي الكوليرا سابقا إلى تحسين الصرف الصحي في لندن وأماكن أخرى**

وقال عميد المعهد الوطني للتعليم في سنغافورة، بول تنغ، إن الزراعة الحضرية موجودة لكنها غير مستغلة، وأكد على أن لها العديد من الفوائد المحتملة بما في ذلك تحسين سبل العيش والتغذية لفقراء المدن.

وصرح بول تنغ لمؤسسة تومسون "ركزت أزمة كوفيد - 19 اهتمام العديد من الحكومات على التعامل مع الأمن الغذائي بجدية أكبر كمسألة تتعلق بالأمن القومي".

وقال توني ماثيوز إنه مع تضرر صناعات السفر والسياحة من الفايروس، ستحتاج المدن التي تعتمد على عائدات السياحة إلى إصلاح نماذجها الاقتصادية.

وفي أمستردام، وهي واحدة من أكبر المراكز السياحية في أوروبا، قالت السلطات خلال الشهر الحالي إنها ستهدف إلى بناء قراراتها بشأن السياسة العامة على نموذج "الدونتس" الذي يعطي الأولوية للأهداف الاجتماعية والبيئية من أجل حياة أفضل.

واستنادا إلى هذا المخطط الذي وضعته الاقتصادية البريطانية كيت راورث، تمثل حلقة "الدونتس" الداخلية الحد الأدنى الذي يحتاجه الجميع للعيش، بما في ذلك الطعام والمياه والسكن اللائق والصرف الصحي والتعليم والرعاية الصحية. وتمثل الحلقة الخارجية أهدافا بيئية مثل المناخ والمحيطات والتنوع البيولوجي. وتؤكد راورث في نظريتها على ضرورة دمج كل هذه الأهداف في المنظومة الاقتصادية وإعادة النظر في النظريات التي لا تراعي البعد الإنساني والحفاظ على البيئة. وقالت إنها حددت بين الحلقتين المكان الذي يمكن أن تزدهر فيه المدن مع تلبية احتياجات البشر.

البنية التحتية أهم الأولويات